العرب
الأحد 2021/03/21
السنة 43 العدد 12006

هل حقق الصبر الإستراتيجي أهداف مصر الإقليمية

تهدئة قطرية – تركية مع القاهرة في انتظار حسم ملف سد النهضة

أعادت التطورات الأخيرة المتعلقة بالتهدئة القطرية – التركية مع مصر إلى الواجهة ما يسمى بالصبر الإستراتيجي وبقوة، حيث بدت القاهرة وكأنها تقطف ثمار تلك السياسة القائمة على الحذر والتريث وهو ما أفرز تراجعا تركيّا - قطريا لتبقى القضية الصعبة التي تمثل اختبارا جديا لسياسات الحكومة المصرية وهي ملف سد النهضة الإثيوبي.

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

تريث قبل أي تحرك

القاهرة – احتل ما يسمى بالصبر الإستراتيجي جانبا من النقاش السياسي والإعلامي في مصر خلال اليومين الماضيين عقب تزايد الرسائل الإيجابية القادمة من أنقرة بعد الدوحة إلى القاهرة لتأكيد أن الحذر والتأني والتريث حققت أهدافا جيدة، فعلى مدار أكثر من سبع سنوات لم يتوقف التحريض على النظام المصري، وجرى استخدام الكثير من الوسائل القذرة لتكسير عظامه، وفي النهاية تتجه العلاقات مع قطر وتركيا إلى التحسن.

> القاهرة بدأت تحصل على المزيد من الثقة في تعاملها مع قضايا تركيا وقطر والإخوان وشرق المتوسط وليبيا والسودان

حققت القاهرة نصرا معنويا على تركيا، وبدا أن الصبر الإستراتيجي الذي شاع استخدامه على لسان بعض الساسة في العالم، بدءا من الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما وحتى زعيم حزب الله اللبناني حسن نصرالله، قد يتحول إلى نظرية مستقلة في الأدبيات السياسية عندما تتزايد الغيوم على الدولة وترتفع أدوات قوتها تدريجيا وتبدو الأوضاع المحيطة بها حافلة بالسيولة ومليئة بالتحديات.

لم يتخيل الكثير من المراقبين أن تقفز مصر على حزمة كبيرة من الأزمات الإقليمية والدولية فضلا عن الداخلية منذ سقوط نظام الإخوان في 3 يوليو 2013 بلا خسائر أو تنازلات مادية، حيث واجهت مشكلات عديدة وهي متسلحة بالصبر الذي بدا كأنه "قلة حيلة" أو من المسكنات التي تخفض مستوى الألم ولا تعالجه إلى حين بدأت نسمات التهدئة تلوح مع الدوحة وأنقرة، وهما من أكثر العواصم عداء للقاهرة.

جمعتني الصدفة بمسؤول مصري كبير منذ حوالي عامين ودار بيننا نقاش حول ما يجري في ليبيا وغيرها من القضايا الإقليمية التي لها علاقة بالأمن القومي، وكانت إجاباته على أسئلتي في غالبيتها مقتضبة، لكن أتذكر جملة مهمة قالها "اصبر وسوف ترى حجم التغيرات في الخارطة الإقليمية"، يومها لم يكن لهذه العبارة معنى قوي.

حقق الصبر الإستراتيجي هدفه في ليبيا دون أن تضطر مصر للتدخل العسكري الذي لم يكن بعيدا، فمنذ تحديد الرئيس عبدالفتاح السيسي للخط الأحمر سرت – الجفرة في يونيو الماضي لم يحدث اختراق مؤثر فيه، وبدأت تتسع معالم تثبيت وقف إطلاق النار، ثم أخذت التسوية السياسية طريقها، وتم تشكيل حكومة ومجلس رئاسي جديدين، وعززت القاهرة انفتاحها على جميع القوى الليبية وعدلت أوضاعها بما يمكنها من الانفتاح على جميع القوى في الشرق والغرب والجنوب.

تمكنت مصر من تثبيت رؤيتها في غاز شرق البحر المتوسط، وعززت علاقاتها مع كل من اليونان وقبرص ورسمت حدودها البحرية معهما، ودشنت منتدى الغاز وحولته إلى منظمة إقليمية مركزها القاهرة وجعلته مفتوحا للقوى الملتزمة بقواعد القانون الدولي في إشارة إلى استمرار استبعاد تركيا التي تبحث عن صيغة للانضمام إليه من خلال مصر بعد ثبوت وجود ثروات هائلة في قاع المتوسط.

ثلاثة ملفات رئيسية

يمكن تطبيق نظرية الصبر الإستراتيجي أيضا على ثلاثة ملفات مهمة، تتقدم أو تتأخر، غير أنها في النهاية حدثت فيها تحولات كبيرة لم تكن متوقعة في البداية وساعدت في محصلتها للتعرف على المزيد من فوائد الصبر على الأزمات وإدارتها برشادة.

الأول: نجاح مصر في تنويع مصادر السلاح وامتلاك قدرات كبيرة وعقد صفقات مع دول في الشرق والغرب وإحداث توازن دقيق في هذه المعادلة، وتمت إدارة هذا الملف بحكمة وجرت الاستفادة من تغيرات عدة على الساحة الدولية سمحت بوجود مرونة في هذه المسألة، بخلاف سنوات ماضية كان مجرد الميل فيها إلى جهة يعني خسارة الجهة المقابلة.

الثاني: تحويل ملف الإخوان من قضية محلية إلى وضعها ضمن أولويات بعض الدول الكبرى، فقد اكتشفت دول غربية حجم الخطورة التي ينطوي عليها هذا التنظيم وتشابكاته مع قوى متطرفة وإرهابية عابرة للحدود، وهو ما نادت به القاهرة ولم يتم الالتفات إليه وتم التعاطي معه باعتباره دعاية مصرية تستهدف "معارضة سياسية"، ناهيك عن التوظيف المتباين لهذه الورقة من قبل قوى كبرى وصغرى.

الثالث: يتعلق بالسودان، حيث بلغت علاقات مصر معه حدا سيئا في أواخر عهد الرئيس السابق عمر البشير إلى أن اختمرت عوامل الثورة في البلاد وتخلصت منه ومن نظامه، وظهرت طبقة عسكرية وسياسية في الخرطوم لم تمانع في التعاون والتنسيق مع القاهرة، وبدأت العلاقات تصل إلى مستوى لم تبلغه من قبل في التناغم والحفاظ على المصالح المشتركة وتبني تصورات متطابقة في قضايا حيوية.

تكفي تفاصيل التطورات في الملفات السابقة للتأكيد على أن هناك رؤية بعيدة حكمت التعامل معها، لكنها لم تصل جيدا إلى فئات عريضة من المواطنين في مصر، ربما للطبيعة السرية للمهام المتقاطعة معها أو لقصور في توصيل المعلومات الصحيحة إلى الرأي العام، وربما لغلبة الخطاب المضاد للقاهرة.

بدأت الإدارة المصرية تحصل على المزيد من الثقة في آليات تعاملها مع قضايا تركيا وقطر والإخوان وشرق المتوسط وليبيا والسودان، يضاف إليها عدم استبعاد تمكنها من الحفاظ على الثوابت الأساسية في القضية الفلسطينية والتي واجهت تحديا متعاظما بعد توقيع عدد من اتفاقيات السلام بين إسرائيل ودول عربية.

أين ملف سد النهضة

إذا كان التريث والحذر وعدم اللجوء إلى خيارات خشنة قد حققت تقدما في هذه القضايا، فلماذا لم يتم الحصول على نتيجة مماثلة في أزمة سد النهضة الإثيوبي الذي يمثل أحد أبرز عناوين الصبر الطويل على المماطلات والمفاوضات المتعثرة؟

يمثل هذا السؤال اختبارا قاسيا للإدارة المصرية، فعلى مدار عشر سنوات لم تقدم أديس أبابا تنازلا أو تغير من قناعتها، مع ذلك تتمسك القاهرة باستمرار التفاوض الذي انتقل من عاصمة إلى أخرى دون أن تتمكن من ثني إثيوبيا على القبول بالمنطق القائم على مبدأ عدم إلحاق الأذى بأي من الدول الثلاث مصر وإثيوبيا والسودان.

تقوم القاهرة والخرطوم بتحركات واسعة حاليا على خطين متوازيين، أحدهما التمسك باستمرار المفاوضات مع تحديد أهدافها بدقة وعبر انخراط لجنة وساطة رباعية تتكون من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، والآخر حشد موقف داعم للخطاب المصري – السوداني الخاص بأن الإضرار بالمصالح المائية للبلدين يهدد الأمن والسلم في المنطقة.

يمكن أن يفشل التوجهان وتصر أديس أبابا على موقفها، وهذا هو الاحتمال الأرجح، ويصعب الحصول على مواقف ضاغطة عليها، في هذه الحالة لن يتم اللجوء إلى الخيار العسكري دفعة واحدة، أو يتبنى البلدان عملية عسكرية مشتركة، فجميع التصورات المقدمة منهما نفت هذا السيناريو حتى الآن.

هنا قد تأتي حكمة الصبر الإستراتيجي من داخل إثيوبيا، فالأوضاع على فوهة بركان قابل للانفجار في أي لحظة بعد تصاعد أزمة إقليم تيغراي، بعد أن لفتت الانتهاكات التي مورست بحق سكانه أنظار العالم، وبدأت الضغوط تتزايد على إثيوبيا، وارتفعت ملامح المناوشات الحدودية بينها وبين السودان، وفي ظل تعدد المشكلات باتت القاهرة تراهن على حدوث تطورات داخلية تجبر أديس أبابا على القيام باستدارة في ملف سد النهضة قد تكفل تفكيك عدد من أزماتها.

يمنح تفوق الصبر المصري مع إثيوبيا ثقة كبيرة في النظرة التي تتشكل معالمها والتي يمكن ضمها لنظريات العلوم السياسية الناجحة واعتمادها في التفاعلات الدولية، خاصة إذا توافرت للدولة التي تتبناها مجموعة من المعايير والمحددات المحورية.

محاكمة البشير تضع الحكومة الانتقالية في السودان

أمام تحدي تحقيق العدالة والمساءلة

لندن – تواجه الحكومة الانتقالية في السودان تحدّيا كبيرا يتمثل في تحقيق العدالة التي كانت الدافع الرئيسي وراء ثورة ديسمبر 2018 التي أطاحت بالرئيس السابق عمر البشير بعد قرابة ثلاثة عقود قضاها في السلطة.

وقال أحمد سليمان الباحث في برنامج أفريقيا بالمعهد الملكي للشؤون الدولية البريطاني (تشاتام هاوس) في تقرير نشره المعهد، إن الفظائع التي ارتكبت في ظل نظام البشير موثقة على نحو جيد بالفعل مثل مقتل مئات الآلاف من السودانيين وتشريد الملايين منهم في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق.

وأحال مجلس الأمن الدولي قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في العام 2005، وصدرت أوامر توقيف بحق البشير وأربعة آخرين، وقد استسلم أحدهم وهو القائد العسكري علي كوشيب في عام 2020 وهو الآن في لاهاي. ولم يتم تسليم الآخرين بعد للمحكمة الجنائية الدولية رغم وجود ثلاثة منهم قيد الاحتجاز لدى الحكومة.

وتم تحقيق تقدم تاريخي بتوقيع اتفاقية جوبا للسلام التي تم دمجها في الدستور، حيث تعهدت فيها الحكومة بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية بما في ذلك تسهيل مثول المطلوبين أمامها. وفي أعقاب زيارة فاتو بنسودا المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية للخرطوم وقعت الحكومة مذكرة تفاهم مع المحكمة في فبراير 2021 بشأن التعاون في قضية كوشيب.

واعتبر سليمان أن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية هو "مجرد جزء من عملية عدالة انتقالية شاملة مطلوبة لعلاج الفظائع التي ارتكبت قبل الثورة وأثناءها وبعدها". ومن المتوقع أن يتم قريبا سن قانون لتأسيس لجنة العدالة الانتقالية التي ستقود المشاورات الوطنية لتقييم ما تعتبره المجتمعات المختلفة في السودان إنصافا لما ارتكب في الماضي من جرائم وكيفية تحقيق ذلك.

كما تنص اتفاقية جوبا على إنشاء محكمة خاصة للجرائم التي ارتكبت في دارفور تتألف من قضاة سودانيين يعملون بموجب القانون الجنائي السوداني والدولي، والتي يمكنها محاكمة أي مجرم خارج اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. ومن المتوقع أيضا تشكيل لجنة الحقيقة والعدالة، بالإضافة إلى استخدام آليات العدالة التقليدية.

وصَدَّقَتْ الحكومة السودانية مؤخرا على اتفاقيات مناهضة للتعذيب والاختفاء القسري، ووافقت على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الأخرى الخاصة بحقوق الإنسان، مثل نظام روما الأساسي للجنائية الدولية، إلا أنه لا يوجد اتفاق بشأن تسليم المتهمين الباقين الذين وجهت لهم المحكمة اتهامات إلى لاهاي رغم التزامات الحكومة بذلك.

هل تمهد محاكمة البشير لتحقيق أحد أهم مطالب ثورة 2018

وقد يكون هناك مبرر قانوني للتأخير يأتي من مبدأ التكامل المنصوص عليه في نظام روما الأساسي والذي يعني من حيث المبدأ أن القضايا يجب أن تخضع للسلطة الوطنية إذا كانت الأطراف المعنية مستعدة لذلك وقادرة عليه، حيث أن الجنائية الدولية هي محكمة يتم اللجوء إليها كملاذ أخير. ويمكن للحكومة أن تقول إن الإصلاحات القانونية الجارية تعني أن السودان يسير على طريق الوفاء بهذه المعايير، وإن محاكمة المشتبه بهم أمام المحكمة الخاصة بدارفور ستقرب تحقيق العدالة من الشعب السوداني.

ولكن هذا الاحتمال القانوني لا يجب أن يحول دون الاعتراف بالعديد من العوائق المهمة أمام المحاكمة الناجحة للقضايا البارزة المرتبطة بالجرائم الفظيعة في محاكم السودان. ومن حيث المبدأ سيكون من الممكن أيضًا أن تعقد المحكمة الجنائية الدولية محاكمة في السودان ولكن هذا لم يحدث من قبل، ومن الناحية اللوجستية سيكون مثل هذا التحرك عملية صعبة ومكلفة وطويلة.

ويتطلب الخياران سنوات من العمل التحضيري وإصلاحات قانونية ومؤسسية وأمنية واسعة، في حين أنه لم يتم بعد إنشاء اللجان المستقلة للإصلاح القانوني والقضائي المنصوص عليها في ميثاق الدستور السوداني.

وكذلك لم تنطلق عملية إصلاح شامل للقضاء أو الادعاء العام أو الخدمة المدنية، ولم يتم تعديل القوانين التي تمنح الحصانة لأفراد الجيش والأجهزة الأمنية.

> الحكومة السودانية صدّقت على اتفاقيات مناهضة للتعذيب وغيرها، إلا أنه لا يوجد اتفاق بشأن تسليم المطلوبين دوليا

وأشار سليمان في تقريره إلى أن المحامين السودانيين سيحتاجون إلى تدريب للتعامل مع الجرائم الدولية، ولا توجد حتى الآن ترتيبات لحماية الضحايا والشهود في السودان وهو ما يعرقل إجراء المحاكمات محليا، خاصة في ظل بقاء عناصر من النظام السابق ضمن الهياكل الأمنية على المستويين الوطني والمحلي.

وقد تكون السياسة هي أهم تحد أمام تسليم المتهمين للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وهناك توازن دقيق بين العسكريين والمدنيين والحركات المسلحة في الحكومة الانتقالية بعد إعادة تشكيلها بتفويض من اتفاقية جوبا للسلام في فبراير 2021، والتي جلبت ممثلين من المناطق المتضررة من الصراع في السودان إلى مناصب رئيسية.

ومن المرجح أن تطالب الأصوات الإقليمية بأن تظل العدالة والمساءلة على رأس جدول الأعمال، في حين يتعين تعزيز الرقابة بمجرد إنشاء الجمعية التشريعية. لكن المكون العسكري القوي في الحكومة قد يقف ضد ذلك على أساس السيادة الوطنية أو بسبب المخاوف بشأن ما يتمتع به من حصانة، أو بسبب الضغط من العناصر الإسلامية التي لا تزال مترسخة في الجيش والأجهزة الأمنية.

ورأى الباحث أحمد سليمان أن إرسال البشير لمواجهة العدالة الدولية سوف يفرض المزيد من الضغط على الشراكة غير المستقرة بالفعل، ولكن هناك حالة إحباط عام متنامية إزاء الوتيرة البطيئة للتحقيق في الفظائع التي ارتكبت في الخرطوم يوم 3 يونيو 2019، ومخاوف بشأن مرسوم عفو صادر عن مجلس السيادة الذي يبدو أنه يوفر درجة معينة من الإعفاء من العقوبة لقوات الأمن الحكومية.

ولا يزال أكثر من مليوني شخص يعيشون في ظروف بائسة في مخيمات بدارفور وشرقي تشاد، كما نزح 100 ألف آخرين بسبب أعمال العنف الأخيرة في غرب دارفور.